Journal Of the Iraqia University (73-4) February (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تحديات النظام الفيدرالي في العراق والإمارات العربية المتحدة وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين

علي كاظم عبد الزهرة، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، ايران
الاستاذ المشرف الدكتور عليرضا دبيرنيا، أستاذ مشارك في القانون العام، جامعة قم
دكتر عليرضا دبيرنيا دانشيار كروه حقوق عمومى دانشكاه قم

Dr.alireza Dabirnia - Associate professor of public Law, University of Qom

Ali Kazem Abdul-Zahra, Department of Public Law, Faculty of Law, University of Qom

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحديات النظام الفيدرالي في العراق والإمارات العربية المتحدة وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين، من خلال استعراض تاريخ وتطور الفيدرالية في كلا البلدين، وتأثير هذا النظام على الحقوق والحريات العامة. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لتسليط الضوء على المشكلات المرتبطة بتطبيق الفيدرالية، مثل غموض النصوص الدستورية في العراق وتحديات الاختصاصات في الإمارات. كما تناقش الدراسة إشكاليات سوء فهم الفيدرالية وربطها بالتقسيم، فضلاً عن أزمة ربط الديمقراطية التوافقية بالمحاصصة. تقدم الدراسة نتائج وتوصيات تهدف إلى تعزيز فعالية النظام الفيدرالي وضمان حماية الحقوق الأساسية للمواطنين في كلا البلدين.**الكلمات المفتاحية:** النظام الفيدرالي، الحقوق الأساسية، العراق، الإمارات العربية المتحدة، الديمقراطية التوافقية، الحريات العامة.

Abstract

This study aims to analyze the challenges of the federal system in Iraq and the United Arab Emirates and their impact on the fundamental rights of citizens. It examines the history and development of federalism in both countries and the influence of this system on public rights and freedoms. The study adopts an analytical approach to shed light on issues related to the implementation of federalism, such as the ambiguity of constitutional provisions in Iraq and the challenges of jurisdiction in the UAE. It also addresses the problems of misunderstanding federalism and associating it with division, as well as the crisis of linking consensual democracy to quotas. The study provides findings and recommendations aimed at enhancing the effectiveness of the federal system and ensuring the protection of citizens' fundamental rights in both countriesKeywords: Federal System, Fundamental Rights, Iraq, United Arab Emirates, Consensual Democracy, Public Freedoms.

المقدمة

يعد النظام الفيدرالي من النظم السياسية المعقدة التي تجمع بين الاستقلال المحلي والوحدة الوطنية، حيث يمثل وسيلة لتحقيق التوازن بين المصالح المتعددة في الدول ذات التعدد العرقي والثقافي. في العراق والإمارات العربية المتحدة، يشكل النظام الفيدرالي نموذجًا خاصًا يعكس الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية لكل بلد.تواجه الفيدرالية في العراق تحديات متعددة، أبرزها غموض النصوص الدستورية وتعطيل تشكيل الأقاليم، إلى جانب سوء فهم هذا النظام وربطه بالتقسيم. أما في الإمارات، فالتحديات تتعلق بتوزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، مما يؤثر على استقرار النظام وفعاليته.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه التحديات وأثرها على الحقوق الأساسية للمواطنين في كلا البلدين، مع التركيز على الحقوق والحريات العامة، واستنباط الحلول العملية لتجاوز الإشكاليات التي تعيق تطور النظام الفيدرالي.

المبحث الأول: تاريخ وتطور الفيدرالية في العراق والإمارات العربية المتحدة

تعتبر الفيدرالية في العراق من أهم المواضيع التي شهدت تقدما كبيرا في العقود الأخيرة، خاصة بعد عام ٢٠٠٣ وانهيار نظام الحكومة المركزية نشأ مفهوم الفيدرالية في العراق، وهو دولة متعددة الأعراق والطوائف تضم العرب والأكراد والمجموعات العرقية والدينية الأخرى وهذا التنوع يحتاج إلى إدارة سياسية تأخذه بعين الاعتبار وفي إطار محاولات إعادة بناء الدولة بعد سقوط الدكتاتورية السابقة، تم تكريس فكرة الفيدرالية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وتحويل العراق إلى دولة فيدرالية تتكون من أقاليم ومحافظات ذات سلطة محلية واسعة. كان الغرض من هذا التحول هو تحسين الاستقرار السياسي وتلبية رغبات الأكراد في إقليم كردستان، الذي يطبق نوعًا من الحكم الذاتي منذ التسعينيات، مع زيادة حقوق المناطق الأخرى أيضًا[١]تعد الفيدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة نوعًا فريدًا من الاتحاد بين الوحدات السياسية المستقلة التي تتقاسم حكمًا ذاتيًا محدودًا تحت سلطة مركزية واحدة تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١، بعد اندماج سبع إمارات: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة، والتي انضمت لاحقاً في عام ١٩٧٢ وقد نتج هذا الاتحاد عن رغبة الإمارات في الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني مشترك، قبل تشكيل الاتحاد، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من الإمارات المتصالحة، التي كانت تحت الحماية البريطانية. لكن مع خروج بريطانيا من منطقة الخليج نهاية الستينيات، بدأت الجهود لدمج هذه الإمارات في إطار فيدرالي لضمان الاستقرار السياسي والأمني. وقد عمل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي، بشكل وثيق مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي، لتحقيق هذا الاتحاد، تتميز الفيدرالية الإماراتية بتقسيم السلطة بين الحكومة الفيدرالية، التي تدير الاهتمامات السيادية مثل السياسة العسكرية والخارجية، وإدارات الإمارات المحلية، التي تتحكم في الشؤون الداخلية لكل إمارة. وقد ساهم توازن القوى هذا منذ تأسيسها في استقرار الدولة وفي تطورها الاقتصادي والسياسي[٢].

المطلب الأول: العراق

شهد العراق العديد من التحولات السياسية والاجتماعية على مدار تاريخه الطويل، وكلها ساعدت في تشكيل هويته السياسية الحالية. قبل عام ٢٠٠٣، كان لدى العراق نظام حكم مركزي قوي، حيث كانت الحكومات المتعاقبة، سواء كانت ملكية أو جمهورية، تسيطر على السلطة في المقام الأول من بغداد. إلا أن هذا النظام أدى في كثير من الأحيان إلى تهميش بعض الفئات المجتمعية والعرقية، مما ساهم في نشوب الخلافات الداخلية[٣].بعد سقوط دكتاتورية صدام حسين عام ٢٠٠٣ ومشاركة القوى الدولية، دخل العراق مرحلة جديدة من الحكم، بما في ذلك إدخال النظام الفيدرالي. وقد حدث هذا التحول استجابة لدعوات تعزيز الحكم المحلي ونشر السلطة بين المناطق. ويعد إقليم كردستان العراق أحد الأمثلة الأكثر وضوحا على هذا التطور، بعد أن حقق مستوى كبير من الحكم الذاتي في إطار الدولة العراقية الفيدرالية. في هذا الإطار[٤].

الفرع الأول: تطور الفيدرالية بعد ٢٠٠٣

في هذا الفرع سوف نبين تطور الفيدرالية في العراق بعد سقوط النظام البعثي المقبور وكذلك إقرار الدستور سنة ٢٠٠٥ وتأثيره على الفيدرالية.

اولاً– التحول السياسي بعد سقوط النظام البعثي المقبورشهد العراق تحولاً سياسياً عميقاً مع سقوط إدارة صدام حسين البعثية في عام ٢٠٠٣. وقد مهد هذا الخريف، الذي عجل به الغزو الأمريكي، الطريق لتغييرات كبيرة في الهياكل السياسية والاجتماعية للبلاد، مما أدى إلى دخول العراق إلى حقبة جديدة محفوفة بالتحديين. والفرصة. شكلت الدكتاتورية البعثية حقبة من القمع والاستبداد استمرت عقودا من الزمن، حيث حكمت العراق بقبضة حديدية، واستخدمت سياسات طائفية وقاسية ضد مختلف فئات الشعب العراقي، وخاصة الشيعة والأكراد، ومع سقوط النظام، تفككت مؤسسات الدولة العراقية بشكل شبه كامل، مما ترك البلاد تعاني من فراغ سياسي وأمني كبير. أدى التفكك السريع للجيش العراقي والأجهزة الأمنية إلى انهيار السلطة، مما سمح بظهور تنظيمات وميليشيات مسلحة ذات انتماءات طائفية وعرقية وسياسية مختلفة. وكان لهذا السيناريو تأثير كبير على استقرار البلاد، ودخلت في دوامة من الاضطراب والعنف، ومع غياب الدولة القوية، زادت حدة النزاعات الداخلية وأصبحت السيطرة على المناطق المختلفة تتنازعها المليشيات والجماعات المسلحة، كما مهد زوال الدكتاتورية البعثية الطريق أمام العمليات الإقليمية والدولية. وقاتلت قوى متعددة، بما في ذلك إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، التي قادت الاحتلال، في العراق، وهو ما كان له تأثير كبير على المشهد السياسي العراقي[٥].

ثانياً: اقرار الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ وتأثيره على الفيدرالية صدر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بعد وقت قصير من سقوط دكتاتورية صدام حسين، حيث خضعت الهياكل السياسية والاجتماعية في العراق لتعديلات عميقة نتيجة للغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣. وكانت الحاجة إلى دستور جديد تمثل ضرورة ملحة لإعادة بناء الدولة وتنظيم الدولة. العلاقة بين مكوناته المختلفة، وتم الاتفاق على صياغة دستور دائم للعراق يعكس التنوع العرقي والديني والطائفي الذي يتميز به المجتمع العراقي جاء الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في أعقاب فترة من القضايا السياسية والأمنية، تم خلالها تشكيل مجلس حكم انتقالي، يتألف من ممثلين عن الأطياف السياسية المتعددة في العراق، بما في ذلك الأكراد والشيعة والسنة وغيرهم. بدأت عملية

صياغة الدستور بلجان متخصصة عملت بالتزامن مع عملية بناء المؤسسات. العراق الجديد واستعادة البنية التحتية للدولة[٦].ومن أبرز المواضيع التي تناولها الدستور الجديد هو الشكل الفيدرالي للحكومة، الذي يمنح الأقاليم حقوقاً واسعة في شؤونها الداخلية مع ترك بعض السلطات الحصرية في أيدي الحكومة المركزية. وظهر هذا النظام كرد فعل وسط على الرغبات الكردية في الحصول على مزيد من الاستقلال. وفي منطقة كردستان والتطلعات السنية التي كان يعتقد أنها مهملة في الدولة الجديدة. وأعلن الدستور العراق جمهورية اتحادية ذات نظام حكم برلماني ديمقراطي. وتضمن بنودا تنظم العلاقة بين الحكومة المركزية والأقاليم، فضلا عن تحديد السلطات والاختصاصات المشتركة والحصرية للطرفين. وقد مُنح إقليم كردستان وضعاً خاصاً بموجب هذا الدستور، مع الاعتراف بحكومة إقليم كردستان وبرلمانه وسلطاته الإدارية الواسعة بإدارة شؤون الإقليم[٧].

الفرع الثاني: غموض الأحكام الدستورية وتعطيل تشكيل الأقاليم

إن الكثير من نصوص دستور ٢٠٠٥ يكتنفها الغموض وعدم الوضوح وكذلك التعارض بين أحكامه لاسيما تلك النصوص التي تناولت النظام الفيدرالي وكل ما يتعلق به من أحكام ومبادئ وأسس يقوم عليها النظام الفيدرالي في العراق، مثال ذلك الخلط بين نظامي الفيدرالية واللامركزية الإدارية، وذلك من إعطاء المحافظات غير المنتظمة في إقليم نفس مستوى الأقاليم والتي من المفروض أن يكون للأقاليم سلطات أوسع وأكبر من تلك الممنوحة للمحافظات[٨]. وكذلك عدم الوضوح بخصوص وضع العاصمة بغداد، وهذا ما سنبينه في هذا الفرع. وذلك من بيان النصوص الدستورية التي يكتنفها الغموض وعدم الوضوح، فضلاً عن توضيح الخلط الواقع بين مفاهيم عدة قد تسبب في حدوث أزمات للنظام الفيدرالي في العراق؛ لتضمنها معاني عدة من البحث في مقاصد واضعي الدستور العراقي في الوقت الذي تمت كتابة ووضع الدستور منهم، وتفسير معاني ومقاصد النصوص الدستورية، أخذ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الدائم بالنظام الفيدرالي كشكل للدولة العراقية، وكما أوضحنا سابقاً، على الرغم من أن الأخذ بالنظام الفيدرالي في العراق كان استناداً إلى قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ المؤقت، إلا أن تحديد الوحدات الفيدرالية الأساسية لم يتم في ظل هذا القانون[٩]. والذي أكتفى المشرع فيه ببيان آلية تشكيل هذه الوحدات الفيدرالية وأطلق عليها "الأقاليم في الدولة العراقية" على أن يحق لمجموعة من المحافظات خارج إقليم كردستان لا تتجاوز الثلاث، فيما عدا بغداد وكركوك، تشكيل أقاليم فيما بينها، وللحكومة العراقية المؤقتة أن تقترح آليات لتشكيل هذه الأقاليم على ان تطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها وإقرارها، يجب الحصول بالإضافة إلى موافقة الجمعية الوطنية على أي تشريع خاص بتشكيل إقليم جديد على موافقة أهالي المحافظات المعنية بواسطة استفتاء)[١٠]، ومع بيان آلية تشكيل الأقاليم في ظل قانون إدارة الدولة، فأن هذه الآلية لم يتم تطبيقها ولم يظهر في تركيبة النظام الفيدرالي في العراق سوى إقليم كوردستان الذي اعترف القانون بحكومته وسلطتها على الأراضي التي كانت تديرها قبل ٢٠٠٣ استناداً إلى أحكام المادة (٥٣/ أ) من قانون إدارة الدولة العراقية (يعترف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للأراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في ١٩ آذار ٢٠٠٣ الواقعة في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية وكركوك وديالي ونينوى وأن مصطلح حكومة إقليم كوردستان الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني، ومجلس وزراء كردستان القضائية الإقليمية في إقليم كردستان)[١١]، وبالرجوع لنصوص دستور ٢٠٠٥ نجد بأنه بين تركيبة النظام الفيدرالي في العراق ليشمل مستويات عدة بحيث كما أوضح الدستور (أن يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية)[١٢].

المطلب الثاني: الإمارات

في هذا المطلب، سنتناول تطور الفيدرالية في الإمارات من خلال فرعين أساسيين. الفرع الأول سيستعرض نشأة الاتحاد الفيدرالي في الإمارات، حيث سيتم التطرق إلى الظروف التي أحاطت بتأسيسه، والدوافع التي أدت إلى اتحاد الإمارات السبع تحت مظلة فيدرالية واحدة. أما الفرع الثاني فسوف نقوم ببيان تحديات الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمحلية.

الفرع الأول: تطور الفيدرالية منذ التأسيس

نمت الفيدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل كبير منذ إنشائها في عام ١٩٧١. نشأت دولة الإمارات العربية المتحدة كمجموعة من المشيخات المنفصلة التي اندمجت لتشكل منظمة اتحادية بهدف تشجيع التعاون والتنمية المتكاملة بين الإمارات السبع. قام النموذج الفيدرالي بتوزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، مما يضمن استقلال الإمارة مع ضمان تماسك الدولة، مع مرور الوقت، تطورت الفيدرالية في الإمارات نتيجة لسياسات القيادة الهادفة إلى تعزيز المركزية في بعض المجالات المهمة مثل الدفاع والأمن والسياسة الخارجية مع الحفاظ على جوانب الحكم المحلي لكل إمارة، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[١٣].

ومن الملاحظ أن كل إمارة تتمتع بالمرونة اللازمة لاتخاذ قراراتها الاقتصادية والتجارية الخاصة بها، مما ساعد على خلق اقتصادات محلية متنوعة وقوية في إطار الاتحاد' في العقود الأخيرة، شهد النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً هائلاً، مع تنفيذ إصلاحات قانونية ودستورية كبيرة لتحسين الوحدة الفيدرالية بين الإمارات. على سبيل المثال، لعب المجلس الوطني الاتحادي دوراً مهماً في تعزيز روح الفيدرالية من خلال مناقشة التشريعات والسياسات الوطنية التي تؤثر على جميع الإمارات، مما يسمح للمقيمين بالمشاركة في صنع القرار على نطاق أوسع، وبالرغم من أن دور المجلس استشاري، إلا أن تطوره عكس تقدمًا في هيكلة الفيدرالية وتطور مؤسساتها، كما تجلى النمو الاتحادي في الإمارات واضحا في توسع العلاقات الاقتصادية بين الإمارات السبع، حيث شهدت الدولة مشاريع ضخمة أدت إلى تحسين التعاون بين الإمارات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المشاريع التي تربط إمارات مثل أبوظبي ودبي والشارقة في مجالات النقل والطاقة والاتصالات. كما تم إنشاء العديد من المبادرات الاقتصادية لدعم التعاون بين الاستراتيجيات الاقتصادية البلدية والفدرالية، على الرغم من أن كل إمارة لديها سياساتها الاقتصادية والتجارية الخاصة بها، إلا أن الحكومة حاولت مواءمة قواعد وأنظمة التجارة والاستثمار من أجل جعل دولة الإمارات العربية المتحدة بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتكاملاً على نطاق عالمي، وعلى الصعيد الاجتماعي، حاولت الدولة تعزيز الوحدة بين مواطني الإمارات السبع من خلال إنشاء نظام تعليمي موحد يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والعضوية النقابية. كما تم تصميم الخدمات الصحية الموحدة لتوفير الرعاية لجميع المواطنين والمقيمين في الدولة، مع مراعاة الفروق الطفيفة في إدارة الخدمات بين الإمارات ، وعلى الصعيد الاجتماعي، حاولت الدولة تعزيز الوحدة بين مواطني الإمارات السبع من خلال إنشاء نظام تعليمي موحد يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية والعضوية النقابية. كما تم تصميم الخدمات الصحية الموحدة لتوفير الرعاية لجميع المواطنين والمقيمين في الدولة، مع مراعاة الفروق الطفيفة في إدارة الخدمات بين الإمارات. ومن السمات الأخرى التي أظهرت تطور الفيدرالية في دولة الإمارات العربية المتحدة هو توسيع سلطة الحكومة الفيدرالية لتشمل قطاعات جديدة مثل البيئة والتكنولوجيا. وتم إنشاء هيئات اتحادية جديدة للتركيز على مشاكل مثل التنمية المستدامة والتحول الرقمي، وتعزيز قدرة الحكومة الاتحادية على قيادة المشاريع الوطنية التي تعود بالنفع على جميع الإمارات. ونتيجة لذلك، تمكنت دولة الإمارات من التكيف مع المتغيرات العالمية بما يعزز وحدتها الداخلية ويسمح لها بالمنافسة على الساحة العالمية[١٤].

الفرع الثاني: تحديات الاختصاصات بين الحكومة المركزية والمحلية

يتعين إعادة تقييم مواد الدستور المتعلقة بالصلاحيات الاتحادية والمحلية. تتمتع الحكومات المحلية بصلاحيات دستورية واسعة تتيح لها التركيز على القضايا التي تهم نطاقها المحلي أكثر من النظام الاتحادي، مما قد يوفر في البداية طمأنة للإمارات ويعزز الثقة والاستقلال. في النظم الفيدرالية، توجد عادةً صلاحيات حصرية للاتحاد أو صلاحيات محلية، أو صلاحيات مشتركة، بينما تُترك الصلاحيات الأخرى إما للمحلية أو للاتحادية. في حالة الإمارات، فقد منحت نفسها الحق في المشاركة الاتحادية في مجالات مثل التعليم والصحة والكهرباء والإعلام، رغم أن هذه المجالات محددة دستوريًا كصلاحيات اتحادية، حيث لم يمنح الدستور الإمارات الأعضاء الحق في إدارتها. لذا، من الضروري الالتزام بالمواد الدستورية المتعلقة بالصلاحيات الاتحادية والمحلية[١٥].ذهب بعض الفقه إلى مسؤولية الحكومة الاتحادية عن الانتهاكات التي تسببها الولايات أو الأقاليم التابعة بها متأتية من تفويض أو موافقة الحكومة الاتحادية المسبقة للولايات في إبرام المعاهدات والاتفاقيات، كما هو الحال بالنسبة لدساتير الدول الفيدرالية التي أوجبت الحصول على موافقة الاتحاد المسبقة على المعاهدات التي تعقدها الولايات ومنها دستور الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل، وهذا يعني أن دولة الاتحاد مسؤولة عن أي مخالفات تصدر من قبل الولايات لالتزاماتها الدولية المترتبة بموجب المعاهدات المبرمة بينها وبين الدولة الأجنبية[١٦]وبالتالي فإن دولة الاتحاد تكون مسؤولة عن التزامات أعضائها وتتحمل المسؤولية عنهم في حال صدرت عنهم مخالفات لالتزاماتهم الدولية. وهذا هو تطبيق للعرف الدولي المستقر الذي ينسب التصرفات والوقائع التي تصدر عن الولايات أو الأقاليم في الدولة الفيدرالية إلى السلطة الاتحادية فيها، وأن كانت هذه الأقاليم أو الولايات تتمتع بالاستقلال الذاتي، لأن القانون الدولي لا شأن له بهذا الاستقلال، لأن اعتبارات الضمان القانوني المتبادل بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تدعو إلى النظر إلى الدولة الفيدرالية بوصفها مسؤولة عن التصرفات والوقائع الصادرة عن أقاليمها أو ولاياتها إذا ما أدت إلى قيام المسؤولية الدولية[١٧]. ونحن نؤيد ذلك لأن الدولة الفيدرالية " الاتحادية هي وحدها من تملك الشخصية المعنوية وفقاً للقانون الدولي ولها حق إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتمثيل الدبلوماسي وإعلان حالة الحرب وغيرها من التصرفات الدولية التي تملك الحق بالقيام بها استناداً للشخصية الدولية التي تملكها وبالتالي من باب أولى أن من يملك الشخصية المعنوية وفقاً للقانون الدولي للقيام بالتصرفات الدولية وتمثيل الدولة خارجياً تثار مسؤوليته عند ارتكاب مخالفات تنتهك مبادئ القانون الدولي حتى بالنسبة لتلك المخالفات الصادرة من الأعضاء المشاركة في تلك الدولة " الأقاليم أو الولايات[١٨]تُعد مسألة توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية

(حكومات الإمارات السبع) من القضايا المهمة التي تواجه النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة. تعتمد الإمارات على نظام اتحادي يجمع بين الحكم المركزي والحكم المحلي، مع توزيع محدد للصلاحيات وفقًا لدستور الاتحاد لعام ١٩٧١. ورغم هذا، تنشأ إشكاليات متعددة نتيجة للتداخل بين السلطات الاتحادية والمحلية[١٩].

المبحث الثاني: أثر النظام الفيدرالي على الحقوق الأساسية في العراق والإمارات العربية المتحدة

تعد الأنظمة الفيدرالية أحد النماذج السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على حقوق المواطنين وحرياتهم من خلال توزيع السلطة بين الحكومة المركزية والوحدات الإقليمية، في هذا المبحث، سأقوم بدراسة أثر النظام الفيدرالي على حقوق وحريات المواطنين في العراق والإمارات العربية المتحدة. سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين؛ الأول يتناول أثر النظام الفيدرالي على حقوق المواطنين في كلا الدولتين، والثاني يركز على أثره على الحريات العامة.
المطلب الأول: تأثير النظام الفيدرالي على حقوق المواطنين في العراق والإمارات يعد النظام الفيدرالي من انجح الأنظمة التي تهتم بحقوق الانسان والحريات العامة لجميع فئات الشعب المكون للدولة الفيدرالية وعليه في هذا المطلب سوف نبين دور الفيدرالية واثرها على حقوق المواطنين في العراق والامارات العربية المتحدة.

الفرع الأول: ا تأثير النظام الفيدرالي على حقوق المواطنين في العراق يعتبر النظام الفيدرالي في العراق من أهم الاهتمامات التي كان لها الأثر الكبير على حقوق الأفراد منذ المصادقة عليه في دستور ٢٠٠٥، ويحاول هذا النظام توفير الحقوق والحريات لمناطق البلاد المتعددة في إطار تقاسم السلطة بين الإدارات المركزية والإقليمية، وخاصة إقليم كردستان الذي يتمتع بدرجة عالية من الحكم الذاتي، مقارنة بمناطق أخرى من البلاد، ومن أهم فوائد هذا النظام إرساء التعددية وقبول التنوع العرقي والديني في العراق، على سبيل المثال، مُنح إقليم كردستان سيطرة أكبر على اهتماماته السياسية والاقتصادية، مما ساعد في الدفاع عن الحقوق الكردية وإنشاء المؤسسات المحلية، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية[٢٠]ومع ذلك، فإن فكرة المساواة لجميع المواطنين في إطار الفيدرالية لم تتحقق بالكامل، ويشير بعض الخبراء إلى أن النظام الفيدرالي في العراق يعاني من مشاكل أساسية، مثل وجود فجوة كبيرة في توزيع السلطة والموارد بين الأقاليم والحكومة المركزية، وأدى ذلك إلى عدم المساواة في التمتع بالحقوق بين سكان مختلف المناطق، وخاصة في المناطق التي لا تتمتع بنفس القدر من الحكم الذاتي، مثل كردستان[٢١].إن عدم وجود مؤسسات اتحادية قوية، مثل تعطيل المجلس الاتحادي أو المحكمة الاتحادية العليا، أعاق تحقيق العدالة والإنصاف بين الأقاليم والمركز، وأدى ذلك إلى شعور بعدم الاستقرار وانعدام الثقة في النظام بين مختلف مكونات المجتمع، مما زاد من احتمالات العنف الطائفي والسياسي[٢٢].من ناحية أخرى، يُعاب على النظام الفيدرالي في العراق أنه لم يُطبّق بشكل كامل وعادل، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى مستويات الحكم الذاتي الموجودة في إقليم كردستان، أدى ذلك إلى تفاوت في الحقوق الاقتصادية والسياسية بين المواطنين، حيث يتمتع المواطنون في إقليم كردستان بقدر أكبر من الاستقلالية في إدارة شؤونهم الداخلية، بينما تتعرض باقي المحافظات لتدخلات المركز التي تقيّد استقلاليتها بشكل أكبر، هذا التفاوت يُعتبر سببًا رئيسيًا في استياء المواطنين في مناطق مثل الجنوب والوسط، الذين يشعرون بأنهم محرومون من حقوقهم مقارنة بأكراد الشمال[٢٣].

الفرع الثاني: تأثير النظام الفيدرالي على حقوق المواطنين في الامارات العربية المتحدة

يعد النظام الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد التشكيلات السياسية التي كان لها إسهام مميز في حماية حقوق الإنسان. ويقوم هذا النظام على تقسيم السلطات بين الحكومة الاتحادية والمستويات المحلية (الإمارات السبع)، مما يتيح مرونة في الحكم مع الحفاظ على الوحدة الوطنية. ورغم أن النظام يختلف عن نظام الدول الاتحادية الأخرى، إلا أن الإمارات استخدمت هذا النموذج لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي، وهو أمر مهم لضمان حقوق المواطنين في مختلف القطاعات مثل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية[٢٤]ومنذ نشأة الاتحاد عام ١٩٧١، اعتمد النظام على مبدأ المساواة بين الإمارات، مما يسمح بتوزيع السلطة بما يتناسب مع الخصائص المحلية لكل إمارة، مع احتفاظ الحكومة المركزية بالسلطات السيادية مثل الدفاع والسياسة الخارجية، وقد ساعد هذا التوازن بين السلطة المركزية والمحلية على تحسين حقوق الناس من خلال السماح لدولة الإمارات العربية المتحدة بتبني سياساتها الخاصة بناءً على احتياجات سكانها[٢٥]فيما يتعلق بالحقوق القانونية، أنشأ دستور دولة الإمارات العربية المتحدة نظامًا يضمن الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل المساواة أمام القانون والحق في المشاركة السياسية، على الرغم من أن بعض الصلاحيات الممنوحة للإمارات المحلية أثارت مخاوف بشأن كيفية تأثير هذا التوزيع على الأفراد حقوق، ومع ذلك، فقد أثبتت دولة الإمارات العربية المتحدة أن هذا التخصيص يعزز الوحدة الوطنية والتماسك دون المساس بحقوق المقيمين، يمكن القول إن الفيدرالية في الإمارات نجحت في تعزيز حقوق المواطنين عبر توفير بيئة قانونية وسياسية مرنة تستجيب للتنوع المجتمعي، مع الالتزام بتحقيق الأمن والاستقرار كأولوية[٢٦].

وقد ساهم النظام الاتحادي في الإمارات بشكل كبير في زيادة حقوق الأفراد من خلال تحقيق التوازن بين الحكومة الاتحادية والبلدية وإيجاد هيكل حكم مرن يتناسب مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدولة. على الرغم من أن الفيدرالية تواجه في كثير من الأحيان صعوبة في الحفاظ على وحدة الدولة مع حماية حقوق الناس أيضًا، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تغلبت على هذه العقبات، وتحتفظ الحكومة المركزية بالسلطة القضائية على المسائل السيادية، بما في ذلك الدفاع والسياسة الخارجية، في حين تمنح الإمارات المحلية صلاحيات كبيرة في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان، وهو ما يعزز حقوق المواطنين في هذه المجالات[٢٧].يوفر النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمقيمين حقوقًا متساوية في جميع أنحاء البلاد، حيث يحمي الدستور الحقوق القانونية والسياسية للجميع، مثل القدرة على استخدام الخدمات العامة والمشاركة في صنع القرار المحلي، يعزز هذا الهيكل المشاركة المجتمعية حيث توفر الإمارات المحلية للسكان المزيد من الإمكانيات للمساهمة في تنمية مناطقهم، ومن أهم جوانب التجربة الإماراتية هو تكامل السلطات المحلية والاتحادية، حيث تعمل الحكومات المحلية على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، في حين تتولى الحكومة الاتحادية مسؤولية السياسات الرئيسية التي تؤثر على جميع الإمارات، بما يضمن عدالة العدالة، توزيع الثروات والفرص[٢٨].

المطلب الثاني: تأثير النظام على الحريات العامة في العراق والإمارات

يعد النظام الفيدرالي من انجح الأنظمة التي تهتم بحقوق الانسان والحريات العامة لجميع فئات الشعب المكون للدولة الفيدرالية وعليه في هذا المطلب سوف نبين دور الفيدرالية واثرها على الحريات العامة في العراق والامارات العربية المتحدة.

الفرع الأول: تأثير النظام على الحريات العامة في العراق

ويتميز الشكل الفيدرالي للحكم بتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية في مختلف المناطق الجغرافية في البلاد، وفي العراق تم تطبيق هذا النظام بعد انهيار دكتاتورية صدام حسين عام ٢٠٠٣، كجزء من الدستور العراقي الجديد الذي صدر عام ٢٠٠٥، ويسعى هذا النظام إلى تحسين توازن القوى وتأمين مشاركة جميع شرائح المجتمع العراقي في الحكومة، وخاصة في ظل التنوع العرقي، أكبر ديانة في البلاد، يتناول الفرع التالي تأثير النظام الفيدرالي على الحريات العامة في العراق.

اولاً: الحرية السياسية وتعزيز التعددية ساعد النظام الفيدرالي في العراق على زيادة الحريات السياسية من خلال السماح للمناطق باتخاذ قراراتها السياسية، مثل انتخاب أعضاء للإدارات المحلية، أدت هذه اللامركزية السياسية إلى زيادة التعددية السياسية من خلال السماح للعديد من الأحزاب والحركات السياسية بالوصول إلى السلطة في مناطق مختلفة، وقد ساعد ذلك على تحسين حرية التعبير والقدرة على إنشاء الأحزاب السياسية، وكلاهما من الركائز المهمة للحرية العامة في العراق[٢٩].

ثانياً: الحرية الثقافية وحماية التنوع وفي العراق، الذي يضم نطاقاً واسعاً من المجموعات العرقية والدينية، بما في ذلك العرب والأكراد والتركمان وغيرهم، يوفر النظام الفيدرالي وسيلة لحماية وتعزيز حقوق الأقليات، تمكنت المناطق، مثل إقليم كردستان، من الاحتفاظ بلغاتها وعاداتها وتقاليدها بفضل السلطة الممنوحة لها في تنظيم شؤونها الخاصة، وقد عزز هذا الإطار الفيدرالي حماية الحرية الثقافية، مما ساعد في الحفاظ على التاريخ الثقافي الفريد للبلاد[٣٠].

ثالثاً: حرية التعبير والإعلام في إطار الفيدرالية وقد ساعد الهيكل الفيدرالي على تحسين حرية الإعلام وحرية التعبير من خلال منح المناطق القدرة على التحكم في التشريعات الإعلامية داخل حدودها، فإقليم كردستان، على سبيل المثال، يتمتع بقدر أكبر من الحرية الإعلامية مقارنة بمناطق أخرى في العراق، مما أدى إلى إنشاء بيئة إعلامية منفتحة وديناميكية نسبيا، على الرغم من وجود بعض القضايا المتعلقة بالرقابة والضغط السياسي، فقد وسّعت الفيدرالية فرص التعبير عن وجهات نظر سياسية واجتماعية متنوعة في مختلف المجالات[٣١].

رابعاً: الفيدرالية والحرية الدينية وساعد النظام الفيدرالي على تحسين الحرية الدينية في العراق من خلال السماح للأقاليم بتمرير قوانين خاصة تضمن القدرة على إقامة الشعائر الدينية لمختلف الطوائف، ويعد إقليم كردستان، على سبيل المثال، مثالاً جيدًا للبيئة التي تضمن الحرية الدينية وتوفر الأمن للأقليات الدينية مثل المسيحيين والأيزيديين، وينص الدستور العراقي على حرية العبادة على المستوى الفيدرالي، لكن وجود نظام فدرالي يسمح للأقاليم بتنفيذ قانون تكميلي يحمي ويسهل ممارسة هذا الحق[٣٢].

خامساً: الحرية الاقتصادية والفيدرالية

أحد الجوانب المهمة التي ترتبط بالحريات العامة هو الحرية الاقتصادية، النظام الفيدرالي يتيح للأقاليم حرية إدارة مواردها الاقتصادية بشكل مستقل، مما يعطي الأقاليم القدرة على تطوير اقتصاداتها المحلية بما يتناسب مع احتياجاتها الخاصة، هذا الاستقلال الاقتصادي يشجع على الابتكار ويسمح للأقاليم باتخاذ قرارات اقتصادية تعزز من حريات المواطنين الاقتصادية، مثل حرية التجارة والاستثمار[٣٣].

سادساً: التحديات المتعلقة بالحريات العامة في النظام الفيدرالي على الرغم من المزايا التي قدمها النظام الفيدرالي للحريات العامة، إلا أن هناك بعض العوائق التي تواجهها هذه الحريات نتيجة للسياسات المتنوعة التي تنتهجها الحكومات المحلية، وفي بعض المواقع، أدى إساءة استخدام السلطة من قبل بعض الأحزاب السياسية إلى تقييد الحريات، حيث تم استخدام السلطات المحلية للحد من حرية التعبير والمقاومة، وهذا يسلط الضوء على مشكلة كبيرة بالنسبة للنظام الفيدرالي، الذي يجب أن يحقق التوازن بين السيادة المحلية وحقوق الحرية العامة[٣٤].

سابعاً: الحرية في ظل الأزمات الأمنية كان للأزمات الأمنية المتكررة في العراق تأثير مباشر على الحريات العامة، خاصة في المناطق التي تحكمها الإدارات المحلية. وفي ظل النظام الفيدرالي، تعاني بعض المناطق من مخاوف أمنية من المنظمات المتطرفة، مما قد يؤدي إلى تقييد الحريات العامة مثل حرية التنقل والتجمع، في المقابل، سمح النظام الفيدرالي لبعض المناطق، مثل كردستان، بإنشاء قوات أمنية خاصة بها، مما أدى إلى خلق بيئة أكثر استقرارًا والمساهمة في زيادة الحريات العامة في هذه المناطق[٣٥].

ثامناً: الأقاليم وعلاقتها بالحريات العامة في ظل القانون الفيدرالي في إطار الفيدرالية، تبقى السلطات المحلية مسؤولة أمام الدستور والقوانين الاتحادية، هذا التوازن بين القوانين المحلية والقوانين الاتحادية يعد أداة لحماية الحريات العامة، حيث يضمن أن لا يتم انتهاك الحقوق الأساسية على المستوى المحلي دون محاسبة من قبل الحكومة المركزية، الحكومة الاتحادية تبقى مسؤولة عن حماية الحريات الدستورية، حتى وإن كانت السلطات المحلية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية[٣٦].

تاسعاً: الفيدرالية وتعزيز الحريات من خلال التوزيع العادل للسلطة النظام الفيدرالي يهدف إلى تقليل الاحتكار المركزي للسلطة، مما يسمح بتوزيع الصلاحيات على نطاق أوسع. هذا التوزيع يعزز من فرص الأفراد والجماعات في المشاركة في صنع القرار السياسي على المستويين المحلي والوطني، مما يدعم الحريات العامة، على سبيل المثال، يمكن لسكان الأقاليم انتخاب ممثليهم في المجالس التشريعية المحلية، مما يسمح لهم بالتأثير على القوانين والسياسات التي تؤثر بشكل مباشر على حرياتهم[٣٧].

الفرع الثاني: تأثير النظام على الحريات العامة في الامارات العربية المتحدة النظام الفيدرالي في دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل نموذجاً فريداً في العالم العربي، حيث تتكون الدولة من سبع إمارات تتمتع كل منها بدرجات متفاوتة من الحكم الذاتي ضمن إطار اتحادي يجمعها تحت مظلة الحكومة المركزية. تؤثر الفيدرالية في الإمارات بشكل مباشر على الحريات العامة، والتي تشمل حرية التعبير، التجمع، الدين، والإعلام[٣٨]. سنستعرض في هذا الفرع أثر النظام الفيدرالي على هذه الحريات دون التطرق إلى حقوق المواطنين الفردية.

اولاً: حرية التعبير في ظل الفيدرالية النظام الفيدرالي في الإمارات يمنح كل إمارة صلاحيات محلية في تنظيم شؤونها الداخلية، مما يؤدي إلى تباين في تطبيق القوانين المتعلقة بحرية التعبير بين الإمارات، رغم أن الدولة الاتحادية تحدد القوانين العامة المتعلقة بحرية التعبير، إلا أن لكل إمارة صلاحيات في تنفيذ هذه القوانين بطرق قد تختلف من إمارة إلى أخرى[٣٩]على الرغم من ذلك، توجد قيود واضحة على حرية التعبير على مستوى الدولة، إذ تُعتبر الانتقادات العلنية للحكومة من المسائل الحساسة التي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات قانونية، النظام الفيدرالي، على الرغم من مرونته في جوانب أخرى، لا يتيح اختلافات كبيرة بين الإمارات فيما يتعلق بحرية التعبير نظراً للتركيز على الوحدة الوطنية[٤٠].

ثانياً: حرية التجمع في ظل الفيدرالية حرية التجمع في الإمارات تخضع لقوانين اتحادية، إلا أن التنفيذ والإشراف على التجمعات قد يختلف من إمارة لأخرى حسب توجهات السلطات المحلية، تجمعات كبيرة مثل الاحتجاجات أو التجمعات السياسية مقيدة بشكل كبير على مستوى الدولة، وهناك لوائح صارمة تنظم التجمعات العامة[٤١]بعض الإمارات، مثل دبي وأبوظبي، قد تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بتجمعات معينة، خاصة تلك المتعلقة بالأعمال أو الفعاليات الثقافية، وذلك بهدف دعم النشاطات السياحية والاقتصادية. إلا أن النظام الفيدرالي لم يساهم بشكل كبير في تعزيز حرية التجمع لأغراض سياسية أو اجتماعية، حيث تظل التجمعات ذات الطبيعة السياسية مقيدة بشكل كبير في جميع أنحاء الإمارات[٤٢].

ثالثاً: حرية الدين في النظام الفيدرالي الإمارات العربية المتحدة تتمتع بتنوع ديني نسبي، خاصة مع وجود عدد كبير من الأجانب الذين يمارسون دياناتهم في الدولة. النظام الفيدرالي يسمح لكل إمارة ببعض الحرية في تنظيم الأمور الدينية، مما يظهر في السماح ببناء دور العبادة لغير المسلمين في بعض الإمارات مثل دبي وأبوظبي، حيث يوجد تسامح ديني نسبي وممارسة مفتوحة للعبادات[٤٣]ومع ذلك، يبقى الإسلام هو الدين الرسمي

للدولة، وتظل بعض الإمارات أكثر تحفظاً فيما يتعلق بممارسة الأديان الأخرى مقارنةً بغيرها. يُعتبر النظام الفيدرالي داعماً للتنوع الديني على مستوى معين، لكن في إطار محدد من القيم الإسلامية والضوابط القانونية التي تضعها الحكومة الاتحادية[٤٤].

رابعاً: حرية الإعلام في ظل النظام الفيدرالي الإماراتي يؤثر بشكل كبير على حرية الإعلام. هناك رقابة صارمة على وسائل الإعلام على مستوى الدولة، ويتم تطبيق هذه القوانين عبر المجلس الوطني للإعلام، الذي يتبع الحكومة الاتحادية. رغم وجود بعض المرونة في إمارات مثل دبي التي تستضيف منطقة حرة إعلامية، إلا أن وسائل الإعلام المحلية تظل مقيدة في تغطية الأخبار المتعلقة بالشؤون الداخلية والسياسية[٤٥]. المناطق الحرة الإعلامية مثل مدينة دبي للإعلام تُعتبر استثناءً، حيث يتم السماح بوجود قدر أكبر من حرية الإعلام، خاصة فيما يتعلق بالإعلام الدولي الموجه للجمهور الخارجي. إلا أن النظام الفيدرالي بشكل عام لا يتيح تنوعاً كبيراً في حرية الإعلام بين الإمارات نظراً للمركزية في الرقابة الإعلامية[٤٦].

خامساً: حرية التنقل بين الإمارات النظام الفيدرالي في الإمارات يسمح بحرية التنقل بين الإمارات السبع، حيث لا توجد قيود قانونية على تنقل الأفراد بين الإمارات. يعتبر هذا أحد الجوانب التي يعززها النظام الفيدرالي، إذ يتيح للمواطنين والمقيمين حرية التنقل والعمل والعيش في أي من الإمارات دون قيود تُذكر[٤٧]في بعض الحالات، قد تكون هناك اختلافات بسيطة في القوانين المحلية التي تؤثر على التنقل داخل الإمارة نفسها، مثل قوانين المرور أو إجراءات الإقامة، لكن بشكل عام، يبقى النظام الفيدرالي داعماً لحرية التنقل دون فرض قيود تذكر[٤٨].

سادساً: حرية الرأي في الأطر الرقمية مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، أصبح للإمارات حضور قوي في تنظيم الفضاء الإلكتروني. رغم أن حرية التعبير عبر الإنترنت محدودة بسبب القوانين الاتحادية التي تنظم المحتوى الرقمي وتحظر نشر المعلومات التي قد تُعتبر تهديدًا للأمن أو السلم الاجتماعي، إلا أن لكل إمارة أيضاً سياسات رقابية خاصة تتماشى مع التوجهات الاتحادية[٤٩]دبي، باعتبارها مركزاً تقنياً وإعلامياً، قد تسمح بوجود بعض المرونة فيما يتعلق بالأنشطة الرقمية مقارنة ببعض الإمارات الأخرى الأكثر تحفظاً، إلا أن النظام الفيدرالي لا يسمح بتفاوتات كبيرة في هذا المجال نظرًا لتوحيد القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني[٥٠].

سابعاً: الفيدرالية وتوزيع السلطات الأمنية النظام الفيدرالي في الإمارات يسمح بوجود قوات شرطة محلية في كل إمارة، إلا أن جميع هذه القوات تخضع لإشراف الحكومة الاتحادية في ما يتعلق بالأمن العام والحفاظ على النظام. هذا التوزيع للسلطات يتيح لكل إمارة التعامل مع قضاياها الأمنية المحلية بشكل مستقل إلى حد ما، ولكنه يحد من حريات الأفراد في بعض الأحيان عندما يتعلق الأمر بالتجمعات العامة أو التعبير عن الرأي[٥١]قوات الشرطة المحلية تُعتبر مسؤولة عن تطبيق القانون على المستوى المحلي، وفي بعض الإمارات مثل أبوظبي ودبي، يتمتع المواطنون والمقيمون ببيئة أكثر أماناً واستقراراً مقارنة ببعض الإمارات الأصغر، هذا التفاوت في الأوضاع الأمنية يمكن أن يؤثر على الحريات العامة، خاصةً فيما يتعلق بحرية الحركة والتنقل[٥٢].

ثامناً: التباين في القوانين المحلية وأثره على الحريات النظام الفيدرالي في الإمارات يتيح للإمارات المختلفة وضع قوانينها المحلية بما يتناسب مع احتياجاتها، مما قد يؤدي إلى تباين في تطبيق الحريات العامة، فبعض الإمارات قد تكون أكثر تسامحاً في تطبيق قوانين حرية التعبير أو حرية التجمع، بينما قد تكون الإمارات الأخرى أكثر تشدداً، هذا التباين يعكس الطبيعة المرنة للنظام الفيدرالي، لكنه أيضاً يمثل تحدياً في توحيد معايير الحريات العامة بين الإمارات[٥٣].

تاسعاً: الرقابة على النشاطات الثقافية والفنية النشاطات الثقافية والفنية في الإمارات تختلف بناءً على السياسات المحلية لكل إمارة. دبي وأبوظبي تُعتبران مركزين للنشاطات الثقافية والفنية وتستضيفان فعاليات دولية كبيرة مثل معارض الفن والمهرجانات السينمائية، مما يعزز من الحريات الثقافية في هاتين الإمارتين. في المقابل، الإمارات الأخرى قد تكون أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالنشاطات الفنية التي قد لا تتماشى مع التقاليد المحلية[٥٤].

المبحث الثالث: إشكاليات النظام الفيدرالي في العراق والإمارات العربية المتحدة

لعل ما يثير الكثير من المشكلات والأزمات عند تطبيق النصوص الدستورية، ومنها التعطيل الفعلي النصوص الدستور هو عدم الدقة في صياغة تلك النصوص الدستورية وعدم كفايتها لتطور الوقائع التي تتناولها تلك النصوص بالتنظيم، لأن التجارب أثبتت أن كلما كانت الصياغة الدستورية متسمة بالدقة والإتقان كلما أصبح تطبيق نصوص الدستور وتفسيرها أمراً سهلاً لا يثير الكثير من المشكلات، لأحاطته وشموليته للموضوعات التي ينظمها. لذلك إن ما يؤدي إلى حصول مشاكل من الناحية الواقعية، وبالتالي التعطيل الفعلي لنصوص الدستور، هو ما يلحق صياغة الدستور من عيوب كالنقص أو الغموض في النصوص الدستورية، لأن النصوص الدستورية مهما بلغت من الدقة والشمولية للشؤون كافة التي شرعت من أجلها لابد من حصول مستجدات وتطورات سياسية ودستورية لاحقاً[٥٥].

المطلب الأول: سوء فهم الفيدرالية وربطها بالتقسيم

أن من أسباب حدوث أزمات ومخاطر الانفصال والتقسيم في الفيدراليات المعاصرة نجدها تتركز في نقاط أساسية عديدة وهي قوة أو ضعف سلطات التعاون والاندماج بين الأقاليم أو الولايات المكونة للدولة الفيدرالية وهذا يعتمد بالدرجة الأساسية على وجود دوافع الرغبة في الاندماج أو الانقسام والمصالح الاقتصادية والأمنية بين تلك الأقاليم أو الولايات والتي من شأنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على ظهور أو غياب مخاطر الانفصال أو الانقسام بين الأقاليم أو الولايات المكونة للدولة الفيدرالية[٥٦]ترتبط أزمة سوء فهم الفيدرالية وربطها بالتقسيم في العراق والإمارات بالوعي المجتمعي للشعب العراقي والإماراتي تجاه فكرة تطبيق الفيدرالية في العراق والإمارات، وكذلك مواقف القوى السياسية والدول الإقليمية تجاه تطبيق هذه الفكرة في البلدين، كما ذكرنا إن الفيدرالية هي نظام سياسي يتم فيه تقسيم السلطة بين حكومة مركزية وحكومات محلية (أو إقليمية)، بحيث يكون لكل من الحكومة المركزية والحكومات المحلية سلطات محددة تمارسها بشكل مستقل عن بعضها البعض، في إطار دستور يحدد العلاقات بينها. تطبيق الفيدرالية يعني توزيع السلطة بشكل متساوٍ أو شبه متساوٍ بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية لضمان إدارة فعالة لموارد الدولة وتلبية احتياجات السكان في مناطق متعددة، ومن الأزمات التي يعاني منها العراق سابقاً ومازالت موجودة في الوقت الحاضر بخصوص تطبيق النظام الفيدرالي، هي أزمة سوء فهم الفيدرالية في هذا البلد؛ إذ أن الوعي المجتمعي لدى معظم العراقيين بخصوص فكرة الفيدرالية وتطبيقها في العراق يذهب إلى مسألة تقسيم العراق وتفتيته، وهذا ما نجده عند أغلب العراقيين، فبمجرد ما يتم طرح فكرة الفيدرالية لديهم يذهب فكرهم إلى مسألة تقسيم العراق وخلق مشكلة بشأن وحدة البلد وسيادته، وفي الحقيقة أن أسباب ذلك يعود إلى ما شهدته التجربة العراقية من وجود إقليم كوردستان العراق، والذي يضم المحافظات العراقية الشمالية (أربيل، والسليمانية، ودهوك)؛ إذ أن الوعي المجتمعي لدى المواطنين الموجودين في إقليم كوردستان هو أنهم يرون أنفسهم بأنهم شبه منفصلين عن الدولة العراقية، وهذا ما نجده لدى الكثير منهم؛ إذ يشعرون بأنهم يعيشون في دولة أخرى غير العراق وأنهم غير مرتبطين بالحكومة الاتحادية، ولهذه الأسباب فأن معظم العراقيين في باقي المحافظات لا يفضلون الفيدرالية ويربطون دائماً فكرة الفيدرالية بالتقسيم، وأن تطبيق الفيدرالية في العراق يؤدي إلى تقسيمه، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير فكر المواطنين الذين يسكنون في الأقاليم التي سيتم إنشائها. وبالتالي فأن ربط فكرة الفيدرالية بالتقسيم في العراق تعد من بين الأزمات التي يعاني منها تطبيق النظام الفيدرالي في العراق[٥٧]إذ أن الكثير من العراقيين يعدون الفيدرالية هي عبارة عن مشروع لتقسيم العراق وتفتيت وحدته وسيادته وينشأ هذا الاعتقاد من افتقارهم لفهم واضح و دقيق لمعنى الفيدرالية بمفهومها الصحيح، وهذا ما يؤدي إلى خلق أزمة سوء فهم الفيدرالية لدى معظم العراقيين[٥٨]؛ إذ تعد القدرة السياسية للشعب في الاتحاد الفيدرالي جزءاً مهماً في العملية السياسية للدولة الفيدرالية، أي بمعنى أن يكون لدى شعب ثقافة سياسية وحس وطني؛ إذ يوجد في النظام الفيدرالي سلطات على المستويين الاتحادي والإقليمي، وبالتالي يفترض فهم ماهية هذا النظام وكيفية توزيع الاختصاصات فيه، فضلاً عن كيفية الاشتراك في إدارة الأقاليم الاتحادية جنبا إلى جنب مع قادتهم، فإذا لم يكن لدى الشعب هذه القدرة السياسية، فإن تداعياتها سوف تنعكس سلبا على النظام الفيدرالي والذي سينعكس سلا أيضا على التجربة الفيدرالية وبالتالي يؤدي إلى فشلها كما أن القيادة الوطنية يجب أن تكون في أيدي أولئك الذين لديهم حس وطني ومقدرة سياسية تستطيع أن تثبت مشاعر الاندماج الوطني في عقول شعبها[٥٩]. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم النظام السياسي الحالي على مفهوم اتحادي، وهو شكل من أشكال الفيدرالية، حيث تتألف الدولة من سبع إمارات تتحد معًا ضمن كيان واحد. تم تأسيس هذا الاتحاد في عام ١٩٧١، عندما اتفقت الإمارات السبع على تشكيل دولة موحدة مع الحفاظ على استقلالها الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية. ومن هنا تشكل الوعي المجتمعي في الإمارات تجاه الفيدرالية حيث يعتمد بشكل كبير على تاريخ الاتحاد الإماراتي والإنجازات التي تم تحقيقها منذ تأسيسه. على مدى العقود الماضية، قدم النظام الاتحادي في الإمارات نموذجًا ناجحًا في التوازن بين الحكم المركزي والاستقلال المحلي. تحظى الإمارات بمرونة عالية في إدارة مواردها وشؤونها الداخلية، بينما تتولى الحكومة الاتحادية قضايا السياسات الخارجية والدفاع والاقتصاد الشامل، وأحد أبرز ملامح هذا الوعي المجتمعي هو التفهم والإدراك بأن النظام الفيدرالي القائم قد ساهم في الاستقرار والنمو. كما أن هناك قبولًا واسعًا لفكرة الفيدرالية كوسيلة لتنظيم العلاقة بين مختلف الإمارات بشكل يحافظ على استقلالها الداخلي، وفي نفس الوقت يعزز من وحدة الكيان الاتحادي ومع ذلك، فإن الحديث عن تطبيق أوسع للفيدرالية يمكن أن يثير بعض التساؤلات المجتمعية حول كيفية توسيع هذا النظام بشكل أكبر، ومدى تأثيره على الهوية المحلية لكل إمارة، أو على توزيع السلطة والثروات. البعض قد يرى في تطبيق الفيدرالية بشكل أوسع أنه قد يزيد من استقلالية الإمارات فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية أو التشريعية، بينما قد يخشى آخرون من أن ذلك قد يضعف الدور الموحد للحكومة الاتحادية[٦٠]. بالتالي، فكرة تطبيق الفيدرالية في الإمارات قد تُفسر إيجابيًا إذا كانت تهدف إلى تعزيز اللامركزية وزيادة الكفاءة في إدارة الموارد والتنمية المحلية. ولكنها قد تكون محل نقاش أوسع إذا تم اعتبارها قد تؤدي إلى تباينات في التنمية بين الإمارات أو التأثير على القرارات الوطنية الكبرى، فالوعي المجتمعي تجاه هذه الفكرة يتطلب

أيضًا نقاشًا مفتوحًا على مستوى القيادات والمجتمع، لفهم أعمق لأبعاد الفيدرالية في إطار الإمارات العربية المتحدة، وما إذا كان توسيعها سيحقق أهدافًا تنموية جديدة دون المساس بالوحدة السياسية والمجتمعية للدولة[٦١].

المطلب الثاني: أزمة ربط الديمقراطية التوافقية بالمحاصصة

لقد أخذ العراق بالديمقراطية التوافقية بعد عام ٢٠٠٣، مع أن جذورها ترجع إلى ما قبل هذا التاريخ وبالتحديد مرحلة المعارضة للنظام السابق، عندما كانت هناك توافقات بين أطراف تلك المعارضة حول ضمان نسب للمكونات المجتمعية في الحكم بعد أن تتم عملية إسقاط النظام، وبالفعل تحقق ذلك بعد عام ٢٠٠٥، إذ أصبحت المحاصصة والتوافقية من العلامات المميزة للنظام السياسي الجديد، بينما الإمارات العربية المتحدة لم تتبنى نظام الديمقراطية التوافقية بشكل رسمي. النظام السياسي في الإمارات قائم على نظام اتحادي بين سبع إمارات، يحكمها مجلس أعلى للاتحاد يتألف من حكام الإمارات السبع، وكل إمارة تحتفظ بقدر كبير من الحكم الذاتي. النظام يعتمد بشكل أساسي على الحكم التقليدي والقبلي، لبيان التجربة العملية لتطبيق الديمقراطية التوافقية وربطها بالمحاصصة بتطلب الأمر منا أن نعرف المحاصصة السياسية وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من أجل تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومات، بما ينسجم مع كثافتهم السكانية، وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات[٦٢]من هنا، فأن المحاصصة بوصفها منهجاً سياسياً يسمح للأحزاب المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة والمشاركة والمساهمة في تشكيل الجهاز الحكومي الرسمي لإدارة البلد ، بيد إن فكرة المحاصصة لم يقترحها مفكر سياسي أو حزب معين؛ بل جاءت كضرورة أفرزها التطور المادي في المجتمعات الغربية التي مارست الديمقراطية منذ عقود مضت، ولقد ساهمت بشكل إيجابي في بناء المجتمعات الحضارية المتمدنة، كما في المجتمعات الأوربية التي اعتمدت هذا المبدأ في القوانين الدستورية لبلدانها من أجل توفير الحياة الأفضل للأجيال القادمة وضمان مستقبلهم، فإن الأحزاب في الدول الأوربية كبيرة كانت أو صغيرة كانت تأخذ بمبدأ المحاصصة وتحاول تثقيف أفرادها والتزام العمل به وتطبيقه[٦٣]في دولة الإمارات العربية المتحدة، لا تُمارس الديمقراطية التوافقية كما هي معروفة في الأنظمة السياسية التي تعتمد هذا النوع من الديمقراطية، حيث يتم توزيع السلطة بشكل توافقي بين مختلف الطوائف والمجموعات الإثنية. بدلاً من ذلك، تعتمد الإمارات على نظام حكم استشاري تقليدي يركز على الشورى والتوافق بين حكام الإمارات السبع والمجالس المحلية، فالديمقراطية التوافقية كما ذكرنا هي نظام سياسي يهدف إلى إدارة التعددية المجتمعية من خلال ضمان تمثيل جميع المجموعات الرئيسية في صنع القرار. تُعتمد في دول ذات تنوع ديني أو عرقي واسع للحفاظ على الاستقرار السياسي، أما المحاصصة فهي ترتبط بتوزيع المناصب السياسية والإدارية بناءً على الانتماءات الطائفية أو العرقية أو الحزبية، وهي ممارسة شائعة في الأنظمة التوافقية لضمان تمثيل متوازن. وكما ذكرنا أن الإمارات تعتمد على نظام حكم فيدرالي يتم فيه توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات السبع، حيث يتولى كل حاكم شؤون إمارته مع وجود مجلس أعلى للاتحاد يجمع حكام الإمارات لاتخاذ القرارات الاتحادية. هنا، يتم التركيز على التوافق بين الحكام والمشاركة في صنع القرار على المستوى الاتحادي، لكن لا يتم تطبيق المحاصصة الطائفية أو العرقية بالشكل الذي نراه في الأنظمة التوافقية التقليدية، بالتالي، ربط الديمقراطية التوافقية بالمحاصصة في حالة الإمارات قد لا يكون مناسبًا، حيث يعتمد نظام الحكم فيها على التوافق بين القيادات دون الحاجة إلى التقسيم الطائفي أو العرقي[٦٤].

الخاتمة

النتائج

اولاً: في العراق:

١-تأثر تطور النظام الفيدرالي بعد عام ٢٠٠٣ بتناقض النصوص الدستورية، ما أدى إلى تعطيل تشكيل الأقاليم وتفاقم الخلافات السياسية.

٢-ضعف الفهم العام للنظام الفيدرالي وربطه بالتقسيم أثر سلبًا على استقراره وتطبيقه الفعلي.

٣-الديمقراطية التوافقية أسهمت في تكريس المحاصصة السياسية، مما انعكس سلبًا على الحقوق الأساسية.

ثانياً: في الإمارات:

١-نجاح النظام الفيدرالي في تحقيق التوازن بين الحكومة المركزية والمحلية يُعد محدودًا، بسبب تحديات الاختصاصات وضعف التنسيق.

٢-النظام الفيدرالي حافظ على الحقوق الأساسية للمواطنين إلى حد كبير، لكنه يواجه تحديات في تطوير الحريات العامة.

التوصيات

اولاً: في العراق:

١-ضرورة مراجعة النصوص الدستورية لتوضيح الأحكام المتعلقة بالفيدرالية وتشكيل الأقاليم.

٢-تعزيز الوعي المجتمعي حول مفهوم الفيدرالية كآلية للوحدة الوطنية، وليس التقسيم.

٣-تقليل الاعتماد على الديمقراطية التوافقية وتطوير آليات أخرى لإدارة التنوع السياسي.

ثانياً: في الإمارات:

١-تعزيز التعاون بين الحكومة المركزية والمحلية لضمان توزيع أفضل للاختصاصات.

٢-تطوير القوانين المتعلقة بالحريات العامة لضمان حقوق المواطنين بشكل أوسع.

٣-التركيز على بناء مؤسسات قادرة على التعامل مع التحديات المستقبلية للنظام الفيدرالي.

المصادر

اولاً: الكتب

١. رحاب خالد حميد الشمري، الدعوى الدستورية المباشرة، دراسة تطبيقية وعملية في شرح آليات إقامة الدعوى الدستورية المباشرة أمام المحاكم المختصة بها مقارنة بألمانيا والإمارات والعراق، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٠.

٢. سعد عبد الجبار العلوش، الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية، دراسات دستورية عراقية، ط١، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥.

٣. سعيد بشير الرفادي ، الفيدرالية النظرية والتطبيق، النشأة والتطور والباعث والمزايا والعيوب، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٥.

٤. صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدولة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣.

٥. علي الجمهوري، و، محمد ناصرالحاج، التجارب الاتحادية الحديثة في الوطن العربي والوحدة اليمنية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٤, ص١٢٧.

٦. عمر احمد حسبو ، النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء النظم المقارنة، ١٩٩٥.

٧. فرح شاكر، النظام الفيدرالي في العراق، النشأة والأداء والأهمية، ترجمة علي الحارس، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠٢١.

٨. محمد حسن العيدروسي، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٣.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١. رائد حمدان، الاستقلال الذاتي لولايات الدولة الاتحادية وتطبيقاته في الدساتير المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠١٧.

٢. عبد الأمير محسن جبار الاسدي ، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية ، بغداد، العدد ٢٦، ٢٠١٥.

٣. فاضل عبد الزهرة الغراوي ، الفيدرالية وتطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، كلية الحقوق، قسم القانون العام، بيروت، ٢٠١٨/٢٠١٧.

٤. لبنى قايد، المحاصصة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي، دراسة حالة لبنان، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٥.

٥. هديل زياد أحمد الأسمر، المحاصصة الطائفية وأثرها على استقرار الأنظمة السياسية دراسة مقارنة لبنان والعراق ٢٠٠٤-٢٠٢٢، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٢٣.

ثالثاً: المقالات

١. اسراء محمود بدر السميع، تطبيق الفيدرالية في العراق من وجهة نظر الفقه القانوني، المجلة العالمية للبحوث، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٠٦.

٢. بدرية صالح عبد الله، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٦٣، ٢٠٢٠.

٣. حسين علوان البيج، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٤. حمزة حداد، عقدان من الفيدرالية غير المتكافئة في العراق، مقال منشور في موقعWWW.CNAS.COM عام ٢٠٢٣.

٥. رعد قاسم صالح، السلطة في أنظمة الحكم الفيدرالية الديمقراطية، أستراليا نموذجا، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٥.

٦. رمضان غزال نعمان، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق في الدستور العراقي الجديد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد٨، العدد٦/١، ٢٠٢٤.
٧. صلاح جبير البصيص، انفصال الوحدات المكونة للدولة الفيدرالية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، السنة الخامسة.
٨. صلاح جبير صدام، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق، مجلد رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد ٢، ٢٠١٢.
٩. عبد العظيم جبر حافظ ، و، رحيم صدام جبر، النظام السياسي الفيدرالي في دولة الامارات العربية المتحدة–دراسة نقدية–، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد٢، العدد٦٥، ٢٠٢٢.
١٠. علي نجيب الحسيني، الفيدرالية وافاق تطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع انساني، ٢٠٠٧.
١١. لمياء أحمد محسن، النظام الفيدرالي والواقع الجغرافي لدولة الأمارات العربية المتحدة، مجلة الأستاذ، كلية تربية ابن رشد، جامعة بغداد، العدد ٨٦، ٢٠٠٩.
١٢. محمد مهدي الكبيسي ، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠.
١٣. ناجي صادق شراب، الامارات النموذج الفيدرالي العربي الناجح، مقال منشور في موقع WWW.ALKHALEEJ.AE، ٢٠١٧.
١٤. نادية فاضل عباس فضلي، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٩، ٢٠١٤.

رابعاً: التقارير

١. تقرير "مراسلون بلا حدود " حول حرية الصحافة في الامارات، ٢٠٢١.
٢. تقرير المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات، ٢٠٢٢.
٣. تقرير فريدوم هاوس حول الحرية الرقمية في الامارات، ٢٠٢١.
٤. تقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢٣.
٥. تقرير منظمة "فريدوم هاوس" حول حرية الصحافة في العراق سنة ٢٠٢١.
٦. تقرير منظمة العفو الدولية حول العراق، ٢٠٢٢.
٧. تقرير منظمة فريدوم هاوس حول الحريات في الامارات، ٢٠٢١.
٨. تقرير هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢.
٩. تقرير وزارة الثقافة والشباب الاماراتية ٢٠٢٣.

خامساً: القوانين

١. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
٢. دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.
٣. قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
٤. قانون الاجتماعات العامة والتجمعات رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩.
٥. قانون المحافظات غير منتظمة بإقليم، ٢٠٠٨.
٦. قانون النفط والغاز الاتحادي.
٧. قانون تنظيم العلاقات بين الامارات والاتحاد لسنة ١٩٧١.
٨. قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الاماراتي رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥.

هوامش البحث

[١]. الغراوي، فاضل عبد الزهرة، الفيدرالية وتطبيقها في العراق، أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، كلية الحقوق، قسم القانون العام، بيروت، ٢٠١٨/٢٠١٧، ص١٠٥ وما بعدها.

[٢]. العيدروسي، محمد حسن، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص٣٧٠.

[٣]. عبد الله، بدرية صالح، تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد٦٣، ٢٠٢٠، ص١٧٩.

[٤]. عبد الله، بدرية صالح، مصدر سابق، ص١٨٥.

[٥]. الاسدي، عبد الأمير محسن جبار، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة السياسة الدولية ، بغداد، العدد ٢٦، ٢٠١٥، ص٥.

[٦]. الحسيني، علي نجيب، الفيدرالية وافاق تطبيقها في العراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع انساني، ٢٠٠٧،ص٩٧

[٧]. نعمان، رمضان غزال، الفيدرالية بين النظرية والتطبيق في الدستور العراقي الجديد، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد٨، العدد٦/١، ٢٠٢٤، ص١٦.

[٨]. صدام ، صلاح جبير، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق، مجلد رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ١١٥.

[٩]. حمدان، رائد ، الاستقلال الذاتي لولايات الدولة الاتحادية وتطبيقاته في الدساتير المعاصرة، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ، ٢٠١٧، ص ١١.

[١٠]. المادة (٥٣/ج) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

[١١]. المادة (٥٣/أ) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

[١٢]. المادة (١١٦) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥

[١٣]. حسبو، عمر احمد، النظام الاتحادي في دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة نظرية وتطبيقية في ضوء النظم المقارنة، ١٩٩٥، ص٥٠.

[١٤]. الجمهوري، علي، والحاج، محمد ناصر، التجارب الاتحادية الحديثة في الوطن العربي والوحدة اليمنية، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٩٤, ص١٢٧.

[١٥]. البيج، حسين علوان، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ١٧٣.

[١٦]. العلوش، سعد عبد الجبار، الدولة الموحدة والدولة الفيدرالية، دراسات دستورية عراقية، ط١، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥، ص ٣٩٦.

[١٧]. البصيص، صلاح جبير، الفيدرالية وإدارة النزاع في العراق، مجلد رسالة الحقوق، كلية القانون، جامعة كربلاء، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ١٦٥.

[١٨]. زرنوقة، صلاح سالم، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدولة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣، ص٦١.

[١٩]. البصيص، صلاح جبير، مصدر سابق، ص ١٦٩.

[٢٠]. السميع، اسراء محمود بدر، تطبيق الفيدرالية في العراق من وجهة نظر الفقه القانوني، ، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٠٦، ص٢.

[٢١]. حداد، حمزة، عقدان من الفيدرالية غير المتكافئة في العراق، مقال منشور في موقعWWW.CNAS.COM عام ٢٠٢٣.

[٢٢]. السميع، اسراء محمود بدر، مصدر سابق، ص٢.

[٢٣]. حداد، حمزة، مصدر سابق

[٢٤]. شراب، ناجي صادق، الامارات النموذج الفيدرالي العربي الناجح، مقال منشور في موقع WWW.ALKHALEEJ.AE، ٢٠١٧.

[٢٥]. حافظ، عبد العظيم جبر، وجبر، رحيم صدام، النظام السياسي الفيدرالي في دولة الامارات العربية المتحدة–دراسة نقدية–، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد٢، العدد٦٥، ٢٠٢٢، ص٧٧.

[٢٦]. حافظ، عبد العظيم جبر، وجبر، رحيم صدام، مصدر سابق، ص٧٨.

[٢٧]. شراب، ناجي صادق، مصدر سابق.

[٢٨]. حافظ، عبد العظيم جبر، وجبر، رحيم صدام، مصدر سابق، ص٧٨.

[٢٩]. الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥، الباب الخامس، الفصل الأول والثاني.

[٣٠]. المادة (٤) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٣١]. تقرير منظمة "فريدوم هاوس" حول حرية الصحافة في العراق سنة ٢٠٢١.

[٣٢]. المادة (٤١) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٣٣]. المادة (١١٢) من قانون النفط والغاز الاتحادي.

[٣٤]. تقرير منظمة العفو الدولية حول العراق، ٢٠٢٢.

[٣٥]. تقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢٣.

[٣٦]. المادة (١٣) من الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٣٧]. قانون المحافظات غير منتظمة بإقليم، ٢٠٠٨.

[٣٨]. حافظ، عبد العظيم جبر، وجبر، رحيم صدام، مصدر سابق، ص٩٠.

[٣٩]. المادة (٣٠) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.

[٤٠]. تقرير منظمة فريدوم هاوس حول الحريات في الامارات، ٢٠٢١.

[٤١]. قانون الاجتماعات العامة والتجمعات رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٩.

[٤٢]. تقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢٠٢٣.

[٤٣]. المادة (٣٢) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.

[٤٤]. تقرير منظمة العفو الدولية، ٢٠٢٢.

[٤٥]. المادة (٣١) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.

[٤٦]. تقرير "مراسلون بلا حدود " حول حرية الصحافة في الامارات، ٢٠٢١.

[٤٧]. المادة (٤٠) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.

[٤٨]. تقرير المجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات، ٢٠٢٢.

[٤٩]. قانون مكافحة الجرائم الالكترونية الاماراتي رقم (٥) لسنة ٢٠٠٥.

[٥٠]. تقرير فريدوم هاوس حول الحرية الرقمية في الامارات، ٢٠٢١.

[٥١]. المادة (١٢٠) من دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ٢٠٠٩.

[٥٢]. تقرير هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٢.

[٥٣]. قانون تنظيم العلاقات بين الامارات والاتحاد لسنة ١٩٧١.

[٥٤]. تقرير وزارة الثقافة والشباب الامارتية ٢٠٢٣.

[٥٥]. الكبيسي، معمر مهدي صالح ، توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، ص ٢٠٨.

[٥٦]. صالح، رعد قاسم، مصدر سابق، ص ٤٨.

[٥٧]. شاكر، فرح، النظام الفيدرالي في العراق، النشأة والأداء والأهمية، ترجمة علي الحارس، ط١، مركز الرافدين للحوار، ، ٢٠٢١، ص ٣٨.

[٥٨]. شاكر، فرح، مصدر سابق، ص ٣٨.

[٥٩]. الرفادي، سعيد بشير، الفيدرالية النظرية والتطبيق، النشأة والتطور والباعث والمزايا والعيوب، ط١، منشأة المعارف، ، ٢٠١٥، ص ٧٣

[٦٠]. محسن، لمياء أحمد، النظام الفيدرالي والواقع الجغرافي لدولة الأمارات العربية المتحدة، مجلة الأستاذ، العدد ٨٦، ٢٠٠٩، ص٧٧.

[٦١]. فضلي، نادية فاضل عباس، النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٩، ٢٠١٤، ص ٧٦.

[٦٢]. قايد، لبنى، المحاصصة السياسية وآثارها على الاستقرار الحكومي، دراسة حالة لبنان، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٥، ص٧٦.

[٦٣]. الأسمر، هديل زياد أحمد، المحاصصة الطائفية وأثرها على استقرار الأنظمة السياسية دراسة مقارنة لبنان والعراق ٢٠٠٤-٢٠٢٢، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٢٣، ص ٢٣.

[٦٤]. الشمري، رحاب خالد حميد، الدعوى الدستورية المباشرة، دراسة تطبيقية وعملية في شرح آليات إقامة الدعوى الدستورية المباشرة أمام المحاكم المختصة بها مقارنة بألمانيا والإمارات والعراق، ط١، مكتبة القانون المقارن، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٥١.